

دور الصناعة وتطور الانتاج الموسع

في القطر العراقي

الدكتور محسن حروفش السيد (*)

المقدمة

ويكون انتاج الصناعة وزناً نسبياً متنامياً باطراد في الاقطار المتقدمة صناعياً والاقطار النامية التي اتجهت الى التصنيع ومنها اقطار وطننا العربي. حيث تطورت صناعتنا بوتائر سريعة بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية وذلك بفضل اتجاه الاقطار العربية نحو التصنيع وادراكها لاهميتها الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتبع اهمية الصناعة من كونها تمثل الفرع القائد والحاسم في عملية التنمية. فهي قادرة على تطوير نفسها وبقية فروع الاقتصاد القومي. كما انها مصدر رئيسي لبناء القاعدة المادية - التكنولوجية. وتزايد اهميتها بفضل الدور الذي تحتله في تكوين الدخل القومي. وتضمن رفع معدلات نمو متوسط حصة نصيب الفرد من الدخل القومي. حيث تزايد باستمرار الحصة النسبية التي تمثلها الصناعة في انتاج الدخل القومي مما يجعلها الفرع الطليعي في عملية الانتاج برمته وتجديد الانتاج الموسع.

وتختلف الصناعة عن بقية فروع الاقتصاد من انها تنتج الجزء المهم من وسائل الانتاج / ادوات ومواد العمل / لتطوير الصناعة نفسها وبقية الفروع الاخرى.

في الوقت الحاضر تعد الصناعة فرعاً رئيساً واساسياً من فروع الاقتصاد القومي وذات مستوى تكنولوجي عالي ودرجة عالية في تخصص وتركز الانتاج وتقسيم داخلي معقد للعمل وتعميق مستمر للروابط الداخلية واعداد رفيع المستوى للكوادر وتنظيم للعمل مطابق الى مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج.

ونتيجة لتعجيل عملية التقدم العلمي - التكنولوجي في هذا الفرع الحيوي يزداد دور الصناعة في عملية تجديد الانتاج الموسع. ويبقى تطور بقية فروع الاقتصاد القومي مرهوناً على التطور الصناعي وعلى مدى استيعابه لاحداث المكتشفات العلمية.

وايضاً نتيجة التقدم العلمي - التكنولوجي المستمر يرتفع عدد الفروع الصناعية وتزداد وتنوع السلع والخدمات المنتجة من قبلها وتدخل الى الانتاج مواد اولية جديدة وتكتشف مصادر جديدة للطاقة.

(*) قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة.

ونستطيع ان نقول بان الصناعة بإمكانها اعادة انتاج نفسها باعتبارها منتجة لوسائل الانتاج من جهة ومجهزة لوسائل الانتاج لبقية الفروع من جهة اخرى . وان الصناعة تنتج الجزء الاكبر من المواد الاستهلاكية سواء كانت غذاءً ام ملبساً او الوسائل ذات المدلول الحضري .

وتمتاز الصناعة بإمكاناتها اللامحدودة نسبياً على النمو والتطور السريع حيث لديها الامكانيات الهائلة للنمو بوتائر سريعة بالمقارنة مع فروع الاقتصاد الاخرى والناجم عن تنوع انشطتها ومنتجاتها في ظروف الثورة العلمية — التقنية التي حولت الصناعة الى منتج لآلاف من المنتجات السلعية والخدمات .

وفي هذا الفرع من فروع الاقتصاد القومي تكون معدلات التراكم عالية لكونه ذا فائض اقتصادي ومتنام بسرعة بالمقارنة مع بقية الفروع الاخرى والناجم عن طبيعة وانتاجية العمل العالية فيه وقصر دورته الانتاجية مما يجعله المصدر الرئيسي لتكوين الدخل القومي .

وعليه فان زيادة الانتاج وتجديد الانتاج الموسع في فروع الاقتصاد القومي كافة الى درجة كبيرة تعتمد على عملية النمو الصناعي .

١ — الانتاج الموسع وتطور فروع الاقتصاد القومي

الانتاج الموسع يمثل وحدة منتظمة من الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك وطبيعياً بين اجزاء هذه الوحدة توجد علاقة متبادلة وتتابع معين . وان الغرض من الانتاج هو الاستهلاك . ولما كان غرض الانتاج هو الاستهلاك فلا بد من وجود تأثير متبادل فيما بينهما . فاذا كان الاستهلاك يحدد الانتاج لكونه هدف الانتاج فان اطر وتائر الانتاج تحدد حجم ونمو الاستهلاك . والتوزيع والتبادل يتوسطان عمليتي الاستهلاك وكذلك تأثير الاستهلاك على الانتاج الى درجة كبيرة يعتمد على اشكال التوزيع والتبادل . وان اساس الانتاج الموسع هو الانتاج .

في المجتمعات جميعاً انتاج مختلف السلع والخدمات يتم من قبل مختلف فروع الاقتصاد القومي كالصناعة

والزراعة والبناء والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد وغيرها . وبين هذه الفروع ايضا توجد علاقة متبادلة ومنتظمة والتي تحدث نتيجة تبادل الانشطة فيما بينها والذي يعبر عنها بتبادل السلع والخدمات من خلال مسار الانتاج والاستهلاك .

وان اطر ووتائر الانتاج الموسع تحدّد او تعين من خلال وتائر الانتاج وان وتائر انتاج السلع والخدمات تحدّد من خلال اطر وزيادة الانتاج في مختلف فروع الاقتصاد القومي . وفي فترة محددة تتحكم بزيادة الانتاج عدة عوامل/طبيعية، سياسية اقتصادية واجتماعية/محلية، اقليمية وعالمية قد تساعد على النمو او تعيق نموه وزيادة الانتاج في الفروع المختلفة تكون مختلفة وتخضع الى ظروف عديدة وينجم عنها ان اطر ووتائر نمو فروع الاقتصاد القومي المختلفة تكون غير متساوية ولذا تكون درجة مساهمتها في عملية الانتاج الموسع ليست واحدة .

والانتاج الصناعي يتميز عن الانتاج في فروع الاقتصاد القومي الاخرى بإمكانياته اللامحدودة نسبياً على النمو والتطور السريع بالاضافة الى كونه اهم مجال من مجالات انتاج السلع المادية والذي تنتج فيه ادوات الانتاج جميعها والقسم الاكبر من مواد العمل والسلع الاستهلاكية .

ومجال النشاط الصناعي يتناول استخراج الخامات بانواعها المختلفة من باطن الارض وتحويل هذه الخامات والمواد الأولية الزراعية الى سلع تستخدم لاغراض الانتاج او الاستهلاك البشري .

ولذا يفترض ان يكون وتائر النمو في هذا الفرع عالية بالمقارنة مع وتائر نمو الفروع الاخرى .

وفي القطر العراقي تطور الانتاج يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (١ ، ٢) فاليبيانات الواردة في الجدول رقم ١/١ .

الملاحظات

١ - عام ١٩٨٠ يتضمن الغاز بالإضافة الى الكهرباء والماء.

٢ - تجارة الجملة والمفرد تشتمل على نشاط المطاعم والفنادق وكذلك توزيع المنتجات النفطية.

٣ - نتائج عام ١٩٨٠ حولت من الدولار الامريكي الى الدينار العراقي بدليل ٣ر٣ دولار = ١ دينار عراقي.

تشير من ان مجموع الناتج المحلي وبالسعار الجارية ارتفع الى ١٠٨٥٧ مليون دينار في عام ١٩٨٠ بعد ان كان يمثل ٨٦٧٥ مليون دينار في عام ١٩٦٥ وزيادة قدرها ٩٩٨٩٥ م. دينار عن نفس العام، وقد بلغت اسهامات الفروع السلعية في عام ١٩٨٠ في الناتج المحلي الاجمالي ٨٦٩٢ م. دينار بعد ان كانت تمثل ٥٥١ م. دينار في عام ١٩٦٥ وزيادة قدرها ٨١٤١ م. دينار عن العام المذكور اما الفروع التوزيعية والخدمية فهي الاخرى قد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٥ الى ١٠٣٧ و ١١٢٨ م. دينار بعد ان كانت في عام ١٩٦٥ تمثل ١٣٧٥ و ١٧٩١ م. دينار.

والمهم هنا اسهام الصناعة الاستخراجية والتحويلية، فقد بلغت ٣٥٥٣ م. في عام ١٩٦٥ وارتفعت الى ٧٤٣١٠٠ م. في عام ١٩٨٠ وزيادة قدرها ٧٠٧٦٧ م. دينار عن عام ١٩٦٥. خلال هذه الفترة ٦٥ - ١٩٨٠. اسهام الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ٢٨٥٥ الى ٦٨٦٢ م. د وأسهم الصناعة التحويلية فيه هي الاخرى ارتفعت من ٦٩٤ الى ٥٦٩ مليون دينار وخلال الفترة المذكورة يلاحظ ان اسهام الفروع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت غير متساوية وأن الصناعة تلعب دوراً أساسياً وبارزاً وتتصدر هذا الدور منها الصناعة الاستخراجية. واما البيانات الواردة في الجدول رقم (٢).

جدول رقم - ١ -

توزيع الناتج المحلي على الفروع الاقتصادية خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٨٠ وبالسعار الجارية / مليون دينار

الفروع	السنوات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠
١ - الفروع السلعية (أ) الزراعة والغابات والصيد (ب) الصناعة	١ - الفروع السلعية (أ) الزراعة والغابات والصيد (ب) الصناعة	٥٥١ر-	٧٥١ر٨	٣٥٢٥ر٩	٨٦٩٢ر-
١ - الصناعة الاستخراجية	١ - الصناعة الاستخراجية	٢٨٥ر٥	٣٧٠ر٥	٢٤٧٥ر١	٦٨٦٢ر-
٢ - الصناعة التحويلية (ج) الكهرباء والماء (١)	٢ - الصناعة التحويلية (ج) الكهرباء والماء (١)	٦٩ر٤	١١٦ر-	٣٢٤ر٤	٥٦٩ر-
٢ - الفروع التوزيعية (أ) النقل والمواصلات والتخزين (ب) تجارة الجملة والمفرد (٢) (ج) التمويل والبنوك والتأمين	٢ - الفروع التوزيعية (أ) النقل والمواصلات والتخزين (ب) تجارة الجملة والمفرد (٢) (ج) التمويل والبنوك والتأمين	١٣٧ر٥	١٨٨ر٤	٥٨٠ر٣	١٠٣٧ر-
٣ - الفروع الخدمية (أ) الاسكان (ب) الخدمات العامة والخاصة الاخرى	٣ - الفروع الخدمية (أ) الاسكان (ب) الخدمات العامة والخاصة الاخرى	٣٠ر٢	٥١ر-	-	١٥٥ر-
الناتج المحلي الاجمالي بسرر التكلفة يطرح	الناتج المحلي الاجمالي بسرر التكلفة يطرح	٨٦٧ر٦	١٢٠٢ر٤	٤٥٨٢ر٧	١٠٨٥٧ر-
الناتج القومي الصافي = الدخل القومي	الناتج القومي الصافي = الدخل القومي	٦٨٤ر٥	٩٦١ر٦	٤٤٧٦ر٨	١٠٦٢٨ر-

المصادر :

- ١ - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء
المجموعة السنوية ٧٤، ٧٧، ١٩٨٠
- ٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٢

جدول رقم ٢ -

وتأثير نمو الاقتصاد القومي وفروعه (%) خلال الفترة

١٩٨٠ - ٦٥

الفروع	السنوات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠
١ - الفروع السلعية		١٠٠	١٣٦ر٤	٦٣٩ر٩	١٥٧٧ر٥
(أ) الزراعة والغابات والصيد		١٠٠	١٣٥ر٥	٢٢٧ر٦	٥١١ر٧
(ب) الصناعة		١٠٠	١٣٧ر٣	٧٨٨ر٣	٢٠٩ر٣
١ - الصناعة الاستخراجية		١٠٠	١٣٠ر٦	٨٦٦ر٦	٢٤٠ر٤
٢ - الصناعة التحويلية		١٠٠	١٦٧ر٣	٤٦٧ر٤	٨٢٢ر٢
(ج) الكهرباء والماء		١٠٠	١٤٨ر١	١٨٧ر٥	٤٣٢ر٢
(د) البناء والتشييد		١٠٠	١٣٣ر١	١٦٤ر٣	١٣٦ر٤
٢ - الفروع الخدمية		١٠٠	١٣٧ر٣	٤٤٢ر٣	٧٥٤ر٤
(أ) النقل والمواصلات والمخازن		١٠٠	١٢٢ر٣	—	٧٦٣ر٣
(ب) تجارة الجملة والمفرد		١٠٠	١٤١ر٣	—	٥٨٧ر٣
(ج) التحويل والبنوك والتأمين		١٠٠	١٩٥ر٧	—	١٩١ر٦
٣ - الفروع الخدمية		١٠٠	١٤٦ر٤	٢٦٦ر٢	١٣٠ر٣
(أ) الاسكان		١٠٠	١٦٨ر٩	—	٥١٣ر٣
(ب) الخدمات العامة والخاصة		١٠٠	١٤٢ر٣	—	٦٥٣ر٣
الانحراف		١٠٠	١٤٢ر٣	—	٦٥٣ر٣
الناتج المحلي الاجمالي		١٠٠	١٣٨ر٦	٥٢٨ر٣	١٢٥١ر٣

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي ١٠٠ ١٤٠ر٥ ٦٥٤ر٣ ١٥٥٣ر٣

المصدر: نظم الجدول استنادا الى البيانات الواردة في الجدول رقم ١/

فتشير من ان الانتاج في الجمهورية العراقية خلال الفترة المشار اليها يسير بوتائر نمو عالية. ففي عام ١٩٨٠ زاد الناتج المحلي الاجمالي ١٢ر٥ مرة والدخل القومي ١٥ر٥ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٦٥. وان ارتفاع وتأثير نمو الانتاج القومي في القطر العراقي خلال هذه الفترة يمثل ضرورة موضوعية. فعن طريق الانتاج ونموه بوتائر

عالية نستطيع تقليص الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة ونضمن زيادة حصة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ونحقق جزء كبير من طموحات الانسان العراقي.

وعلى صعيد فروع الاقتصاد القومي المختلفة ايضا يلاحظ الجدول رقم ٢ - من وتأثير نمو الفروع كانت غير متساوية. وان عدم تساوي وتأثير نمو الفروع المختلفة ينبع من اسهاماتها في زيادة الانتاج ودورها في تجديد الانتاج الموسع. فمجموعة الفروع السلعية زادت بنسبة ١٥٧٧ر٥٪ او ما يقرب من ١٦ مرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٥. ومن بين الفروع السلعية احتلت الصناعة المرتبة الاولى بالنسبة الى وتأثير النمو حيث زاد انتاجها ما يقرب من ٢١ مرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٥ ويأتي بالدرجة الثانية بعد الصناعة، فرع البناء والتشييد حيث بلغت نسبة نموه خلال الفترة المنوه عنها ١٣٦٤٪ او ثلاثة عشرة ونصف مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٦٥. وسبب ارتفاع معدلات النمو في فرع البناء والتشييد يعود الى النهضة العمرانية التي شهدتها القطر العراقي بعد تأميم العمليات النفطية للشركات الاجنبية وزيادة انتاج النفط لاغراض التصدير وارتفاع اسعاره في الاسواق الخارجية والتي ادت الى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات نمو متوسط حصة نصيب الفرد منه والتوسع في انتاج وسائل البناء واستيراد ما لا يمكن انتاجه محليا والتي ادت الى ارتفاع معدلات النمو في هذا الفرع. اما داخل فرع الصناعة فكانت اسبقية وتأثير النمو من حصة الصناعة الاستخراجية بالمقارنة مع الصناعة التحويلية. فخلال عام ١٩٨٠ زادت قيمة انتاج الصناعة الاستخراجية ٢٤ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٦٥. اما انتاج الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ فقد زاد اكثر من ٨ مرات.

ان اسباب ارتفاع وتأثير النمو في الصناعة وخاصة الصناعة الاستخراجية ناجم عن الطبيعة الديناميكية لهذا الفرع في عملية التنمية. فالصناعة العراقية تنتج جزءا من وسائل الانتاج /ادوات ومواد العمل/ التي يحتاجها تطور الاقتصاد القومي وكذلك تعتبر الصناعة الاستخراجية /المصدر الرئيسي لتمويل خطط التنمية بما تحتاجه من رؤوس اموال والمتأتية من عوائد النفط الخام الذي يصدر الى الخارج. فمتوسط اسهام العوائد النفطية في خطة التنمية

جدول رقم ٣ -
تركيب الانتاج في الجمهورية العراقية (%) للفترة
١٩٦٥ - ١٩٨٠

السنوات	السنوات				الفروع
	١٩٦٥ %	١٩٧٠ %	١٩٧٦ %	١٩٨٠ %	
١٠٠	٦٣٥	٦٢٥	٧٦٩	٨٠	١ - الفروع السلعية
١٧٦	١٧٢	١٧٢	٧٦	٧٢	(أ) الزراعة والغابات والصيد
٤١	٤٠٤	٤٠٤	٦١٩	٦٨٤	(ب) الصناعة
٣٣	٣٠٨	٥٤	٦٣٢	٦٣٢	١ - الصناعة الاستخراجية
٨	٠٩٦	٧١	٥٢	٥٢	٢ - الصناعة التحويلية
١٤	١٥	٠٥	٠٥	٠٥	(ج) الكهرباء والماء
٣٥	٣٤	٧٧	٣٩	٣٩	(د) البناء والتشييد
١٥٨	١٥٧	١٢٧	٩٦	٩٦	٢ - الفروع التوزيعية
٦٧	٥٩	—	٤	٤	(أ) النقل والمواصلات والتخزين
٨	٨٢	—	٣٨	٣٨	(ب) تجارة الجملة والمفرد
١١	١٦	—	١٨	١٨	(ج) التمويل والبنوك والتأمين
٢٠٧	٢١٨	١٠٤	١٠٤	١٠٤	٣ - الفروع الخدمية
٣٥	٤٣	—	١٤	١٤	(أ) الاسكان
—	—	—	—	—	(ب) الخدمات العامة والخاصة
١٧٢	١٧٥	—	٩	٩	والاخرى

الناتج المحلي والاجمالي ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

ملاحظة : نظم الجدول على اساس البيانات الواردة في الجدول ١ / .

وفي عام ١٩٦٥ كان الوزن النسبي للفروع السلعية من الناتج المحلي الاجمالي يشكل نسبة ٦٣٥ % والوزن النسبي للفروع التوزيعية والخدمية منه يشكل نسبة ١٥٨ % و ٢٠٧ % على التوالي .

للسنوات ٧٠ - ١٩٧٥ بلغت ٨٨٥ % (١) وهذا يوضح الدور الرئيسي لعوائد النفط في عملية تطور وتأثر النمو لفروع الاقتصاد القومي كافة . بالإضافة الى حاجة تطور فروع الاقتصاد الى الموارد المالية المتأتية من انتاج وتسويق النفط الخام وإلى وسائل الانتاج فان ارتفاع وتأثر النمو في الصناعة/الصناعة الاستخراجية/ يستند الى غزارة ابار الحقول النفطية وسهولة استخراج النفط الخام منها وحاجة الاسواق العالمية المتنامية الى النفط الخام مصدر للطاقة ومادة اولية للكثير من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .

وتطور الصناعة/الصناعة التحويلية / يستند الى قاعدة عريضة من المواد الأولية/ الصناعية والزراعية/من جهة وتطور الحاجة المحلية لوسائل الانتاج والسلع الاستهلاكية من جهة اخرى .

كما ان ارتفاع وتأثر نمو الصناعة الاستخراجية والتحويلية / خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ايضا يرتبط بحجم الاستثمارات في هذا الفرع الحيوي من فروع اقتصادنا القومي ، فقد بلغت تخصيصات الصناعة خلال الفترة المذكورة ٥٢٩٣٥٤٩٣ م (٢) دينار وتقريبا تساوي ٣٠ % من مجمل مخصص للتنمية القومية خلال الفترة المشار اليها .

وحسب طبيعة السلعة المنتجة واهميتها بالنسبة الى اشباع حاجات المجتمع العراقي وتطور انتاجه الموسع نجد الفروع المختلفة تحتل الاماكن المختلفة في تكوين اجمالي الناتج القومي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ .

وان الاختلاف في وتأثر نمو انتاج الفروع خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ادى الى تغيرات جذرية في تركيب الناتج المحلي الاجمالي . والتغيرات تلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم ٣ - .

(١) د. محسن السيد - رسالة دكتوراه - المشاكل الاقتصادية لقاعدة المواد الأولية في الصناعة الكيماوية في الجمهورية العراقية - ١٩٨٠ - المكتبة المركزية/ صوفيا - اللغة البلغارية .

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية / ١٩٨٠ .

الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي وللأسباب التي ذكرت سابقا وكون الصناعة التحويلية متخلفة بالمقارنة مع الصناعة الاستخراجية وهذا ما ارادته الدول الاستعمارية التي تحكمتم بالعراق مدة طويلة حيث حولت اقتصادنا اقتصاداً وحيد الجانب يعتمد على سلعة واحدة هي انتاج تصدير النفط الخام. كما وان الجهود التي بذلت بعد ثورة ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ والتي استهدفت خلال خطة التنمية للسنوات ٧٠ — ١٩٧٤ تنفيذ المشاريع الصناعية التي تعاقب عليها او بوشر بتنفيذها قبل هذا التاريخ. وخلال خطة التنمية ١٩٧٥ و ١٩٧٦ — ١٩٨٠ تخصيصات الصناعة بلغت ٤٩٩٧ر٥ (٥) م دينار. ولكن معظم المشروعات الصناعية لهذه الخطة كصناعة الاسمدة الازوتية والفوسفاتية والبتروكيمياويات. وصناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الاخرى تأخر انتاجها الى ما بعد عام ١٩٨٠.

ومثلما ينعكس اختلاف وتاثير نمو فروع الاقتصاد القومي على تغير نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ايضا يؤدي الى اعادة توزيع القوى العاملة بين الفروع المختلفة وتغير تركيبها.

والتوزيع القطاعي للقوى العاملة خلال ٧٦ — ١٩٨٠ يشير الى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة في اكثر الفروع باستثناء فرع الزراعة والغابات والصيد وكما يلاحظ من الجدول رقم — ٤ — .

ويبدو ان عملية اعادة توزيع القوى العاملة خلال ٧٦ — ١٩٨٠ استهدفت تشغيل القوى الفائضة وخاصة في الزراعة وقد ادت العملية الى ارتفاع عدد العاملين في الصناعة من ٢٣٢ر٨ الف الى ٤٥٠ الف عامل.

ان ارتفاع وتاثير النمو في فروع الاقتصاد القومي كافة يعود الى زج اعداد جديدة من العمال في بعض الفروع والى ارتفاع انتاجية العاملين نتيجة الاستمرار بتوظيف وسائل انتاج جديدة فيها خلال الفترة ٩٧٥ — ١٩٨٠.

ويبرز دور الانتاج الموسع من خلال زيادة متوسط

ولكن خلال عام ١٩٨٠ تغير اسهام وتركيب الفروع في الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت حصة الفروع السلعية الى ٨٠٪ بينما انخفضت حصة الفروع التوزيعية والخدمية الى ٩٦٪ و ١٠ر٤٪ على التوالي. وارتفاع حصة الفروع السلعية خلال عام ١٩٨٠ في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يعود الى ارتفاع وتاثير نمو الفروع السلعية بالمقارنة مع وتاثير نمو الفروع التوزيعية والخدمية خلال هذه الفترة. وخلال نفس الفترة ٩٦٥ — ١٩٨٠ مساهمة الفروع السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كانت مختلفة وذلك باختلاف وتاثير نموها. ففي عام ١٩٦٥ اسهم فرع الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٧ر٦٪ ولكن هذه النسبة تغيرت تبعا الى وتاثير نمو هذا الفرع والتي كانت دون مستوى نمو وتاثير بقية الفروع السلعية باستثناء فرع الكهرباء والماء. ولذا انخفضت نسبتها خلال عام ١٩٨٠ في الناتج المحلي الاجمالي الى ٧ر٢٪.

اما بالنسبة الى فرع الصناعة بشقيها الصناعة الاستخراجية والتحويلية فخلال عام ١٩٦٥ اسهم بنسبة ٤١٪ في الناتج المحلي الاجمالي منها ٣٣٪ لصناعة الاستخراجية و ٨٪ للصناعة التحويلية. ولكن في نهاية الفترة اي عام ١٩٨٠ ارتفعت نسبتها في الناتج المحلي الاجمالي الى ٦٨ر٤٪ موزعة كالآتي: ٦٣ر٢٪ حصة الصناعة الاستخراجية و ٥ر٢٪ حصة الصناعة التحويلية.

في نهاية الفترة ٩٦٥ — ١٩٨٠ ارتفاع نسبة اسهامات الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي وانخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فيه له ما يبرره. ففي عام ١٩٨٠ ارتفع انتاج النفط الخام الى ٢٦٤٦ الف برميل يوميا (٣) بعد ان كان في عام ١٩٦٥ (١٣١٢ر٦) برميل يوميا (٤) تضاف الى ذلك ارتفاع اسعار النفط الخام في نهاية الفترة بالمقارنة مع بدايتها.

كما ان انخفاض نسبة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي في عام ١٩٨٠ يعود الى ارتفاع اسهام

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٢.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء — المجموعة الإحصائية السنوية / ١٩٧٤.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء — المجموعة الإحصائية السنوية / ١٩٨٠.

جدول - ٤ -

التوزيع القطاعي المستصرف للقوى العاملة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

نصيب الفرد من الناتج الصناعي خلال فترة معينة فخلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٠ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي الى ٥٦٧ دينار وبعد ان كان يمثل ٤٣ر٤ دينار في عام ١٩٦٥ وكما يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم ٥/.

الفرع	١٩٨٠			١٩٧٦		
	معدل النمو	%	عدد العاملين بالالف	معدل النمو	%	عدد العاملين بالالف
الزراعة والغابات والصيد	١٧٧	١٣٧	٤٧٨ر١	٨	٥٣	١٥٧١
الصناعة	٧	٠.٨	٢٨ر١	٠.٩	٥٣	١٥٧١
— الاستخراجية	١٧٧	١٣٧	٤٧٨ر١	٨	٥٣	١٥٧١
— التحويلية	٧	٠.٨	٢٨ر١	٠.٩	٥٣	١٥٧١
البناء والتشييد	١٧	٦ر٣	٢٢٣	٤ر—	٧ر١	٢٣٢ر٨
الكهرباء والماء	١٤	١	٣٦ر١	٠.٩	٧ر١	٢٣٢ر٨
مجموع الفروع السلعية	٤ر١	٦٥ر٦	٢٣٠.٨ر٢	٦٥ر٩	١٩٦٥ر٤	١٩٦٥ر٤
الفروع التوزيعية	٦ر٩	١٣	٤٦٩ر٨	١٢ر٣٥	٣٥٩ر٨	٣٥٩ر٨
الفروع الخدمية	٣ر٥	٢١ر٤	٧٣٢ر—	٢١ر٧٥	٦٣٧ر٢	٦٣٧ر٢
المجموع		١٠٠	٣٥١٠ر—	١٠٠	٢٩٦٢ر٤	٢٩٦٢ر٤

المصدر : خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ - ٩٨٠ وزارة التخطيط — الجمهورية العراقية مطبعة دار الجماهير — ١٩٧٧

— جدول رقم ٥/ —
تطور الانتاج الصناعي ونصيب الفرد منه خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٠

السنوات	الناتج الصناعي	متوسط نصيب الفرد	معدل النمو %	الناتج الصناعي	متوسط نصيب الفرد	معدل النمو %	الناتج الصناعي	متوسط نصيب الفرد	معدل النمو %
م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار	م. دينار
١٩٦٥ (*)	٣٥٥ر٣	٤٣ر٤	—	٦٩ر٤	٨ر٤	—	٢٨٥ر٥	٣٥	—
١٩٨٠ (**)	٧٤٣١	٥٦٧	٨٧%	٥٦٩	٤٣ر٥	٣٥%	٦٨٦٢	٥٢٣ر٥	١٠٠%

المصدر :

١ — الجهاز المركزي للتخطيط — المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤

٢ — التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٢

(*) خلال عام ١٩٦٥ اعتبر عدد سكان العراق ٨.٠٩٧ مليون

(**) خلال عام ١٩٨٠ اعتبر عدد سكان العراق ١٣.١٠١ مليون

دينار في عام ١٩٧٩ بعد ان كانت تمثل ٢٩٥ و ١٧٦ مليون دينار خلال السنين ٧٢ و ١٩٦٤ .
ان زيادة قيمة الناتج المحلي المتولد في صناعتنا التحويلية تعود الى توسيع وتنوع الانتاج الصناعي التحويلي وخاصة بعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ نتيجة تحديث المنشآت الصناعية القائمة .

من جهة وبناء منشآت صناعية جديدة .

كما ان توسيع وتنوع الانتاج الصناعي التحويلي جاء منسجماً مع اهداف الثورة وتطلعات الفرد العراقي الرامية الى بناء القاعدة المادية - التكنيكية لاقتصادنا والتخلص من التبعية الاقتصادية - التكنولوجية للدول المتقدمة صناعياً وتنوع مصادر الدخل القومي . وتبعاً للاهمية الاقتصادية للسلع المنتجة في الصناعة التحويلية ودورها في عملية تطوير الانتاج الموسع فقد ساهمت مختلف فروع الصناعة بنسب متفاوتة في تكوين الناتج المحلي المتحقق في صناعتنا التحويلية .

فخلال السنتين ٦٤ و ١٩٧٢ كان معظم الانتاج الصناعي التحويلي يتكون من السلع الاستهلاكية الجاهزة والصناعات الجلدية ٨٢٪ و ٥٨٪ خلال سنتي ٩٦٤ و ١٩٧٢ .

اما الفروع التي معظم انتاجها يمثل وسائل انتاج كالكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك ومنتجات الخامات المعدنية غير المعدنية والمنتجات المعدنية المصنعة كالمكائن والمعدات فخلال السنتين ١٩٦٤ و ١٩٧٢ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية ٦٣٪ و ٣٠٪ على التوالي .

ويلاحظ بشكل واضح ارتفاع نسبة اسهام الفروع التي تنتج وسائل انتاج خلال عام ١٩٧٩ فقد بلغت ٤٣٪ بينما انخفضت نسبة اسهام فرعي المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية الى ٣٥٪ و ٤٣٪ خلال العام نفسه .

ان زيادة حصة فروع الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك والمنتجات غير المعدنية والمكائن والمعدات يساعد على تطوير عملية الانتاج الموسع في فروع الاقتصاد القومي كافة لان منتجات هذه الفروع تستخدم

في عام ١٩٨٠ متوسط نصيب الفرد المتأني من الصناعة الاستخراجية والتحويلية بلغ ٥٢٣ و ٤٣٥ دينار بعد ان كان يمثل (٣٥) و (٨٤) دينار في عام ١٩٦٥ .

وخلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٠ معدل نمو متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج الصناعي بلغ ٨٧٪ منه ٣٥٪ معدل متوسط نصيب الفرد المتأني من الصناعة التحويلية و ١٠٠٪ من الصناعة الاستخراجية .

ويبرز دور واهمية الزراعة في عملية تطور الانتاج الموسع من خلال نمو وتركيب انتاج الصناعة التحويلية والتي تعد القطاع المسؤول عن انتاج وسائل العمل جميعاً وجزء ليس بالقليل من مواد العمل . فبناء القاعدة المادية - التكنيكية يعتمد بالدرجة الاولى على نمو وتطور الصناعة التحويلية والتي تنتج وسائل العمل جميعاً وجزء من مواد العمل التي تستخدم في نفس الصناعة التحويلية وبقيّة فروع الاقتصاد القومي . وهذا تكون الصناعة التحويلية المسؤولة عن بناء القاعدة المادية - التكنيكية لنفسها ولبقيّة فروع الاقتصاد القومي .

ولما كانت الصناعة التحويلية تتكون من عدة فروع بعض منها يكون مسؤولاً عن بناء جميع القاعدة المادية - التكنيكية وبعضها الآخر لايسهم في بنائها ولكن فروع الصناعة التحويلية جميعها لها علاقة مباشرة بعملية تجديد الانتاج الموسع وذلك من خلال روابطها الخلفية والامامية مع بقيّة فروع الاقتصاد القومي .

وتبعاً للاهمية الاقتصادية للسلع المنتجة في فروع الصناعة التحويلية فان وتائر نمو هذه الفروع خلال الفترة ٦٤ - ١٩٧٩ كانت مختلفة . وان اختلاف وتائر النمو في فروع الصناعة التحويلية المختلفة ادى الى تغير نسبة اسهام كل فرع من هذه الفروع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي المتولد في الصناعة التحويلية .

وهذا الاتجاه في نمو انتاجنا الصناعي التحويلي يلاحظ في البيانات الواردة في الجدول رقم ٦ .

فالبيانات الواردة في الجدول رقم ٦ تشير الى ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في الصناعة التحويلية خلال الفترة المشار اليها قد ارتفعت الى ١٤٩٧ مليون

جدول رقم (٦)

الناتج المحلي المتولد في الصناعة التحويلية ونسبة اسهام (%) الفروع المختلفة وواتر غوها للفترة ٦٤ - ١٩٧٩ وبالاتعار الجارية

السنوات			المؤشرات
١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٦٤	
١٤٩٧	٢٩٥	١٧٦	١ - قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتولد في الصناعة التحويلية مليون دينار (أ) نسبة مساهمة مختلف الفروع في الناتج المحلي الاجمالي
%٢٩٥٤	%٣٨٧١	%٣٧٠٢	١ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
%١٣٨١	٢٠١٧	%٣٢٨	٢ - المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية
%٢٩٥	%٢٣٩	٢٢٣	٣ - منتجات الخشب والاثاث
%٢٩٧	%٢٧٧	%١٧٥	٤ - الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر
%١٧٢٢	%١٢٣٤	%٨٥٣	٥ - الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك
%٩٣٧	%٧٧٠	%٧٢٦	٦ - منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية
%١٦٧٣	%١٠٣٢	%٣٨٤	٧ - المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات
%٤٥٦	%٢٨٣	%٣٢٧	٨ - الصناعات التحويلية الاخرى
%٢٨٥	%٢٧٧	%٣٣٣	٩ - التصليح والخدمات الصناعية
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	
			٢ - وواتر غو مختلف فروع الصناعة التحويلية
%٦٧٩	%١٧٥	١٠٠	١ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
%٣٥٩	%١٠٣	١٠٠	٢ - المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية
%١١٢٦	%١٧٩	١٠٠	٣ - منتجات الخشب والاثاث
١٤٣٥	%٢٦٤	١٠٠	٤ - الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر
%١٧١٥	%٣٤٢	١٠٠	٥ - الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك
%١٠٩٣	%١٧٧	١٠٠	٦ - منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية
%٣٧٠٦	%٤٥١	١٠٠	٧ - المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات
%١١٨٦	%١٤٥	١٠٠	٨ - الصناعات التحويلية الاخرى
%٧٢٧	١٤٠	١٠٠	٩ - التصليح والخدمات الصناعية
%٨٥٠	%١٦٨	١٠٠	الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعات الاحصائية السنوية ٦٤، ٩٧٤، ١٩٨٠.

كمواد عمل او وسائل عمل في فروع الاقتصاد القومي المختلفة في عام ١٩٧٩ ارتفاع نسبة اسهام الفروع التي تنتج وسائل انتاج الى ٤٣.٣٥٪ من اجمالي الناتج المتولد في فروع الصناعة التحويلية ناجم عن ارتفاع وتأثر النمو في هذه الصناعات بالمقارنة مع الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية .

فقد تراوحت وتأثر النمو في الفروع التي تنتج وسائل الانتاج خلال الفترة ٦٤ - ١٩٧٩ بين ١١ - ٣٧ مرة بينما تراوحت في الفروع الصناعية التي تنتج سلعاً استهلاكية بين ثلاثة ونصف الى ١٢ / جدول رقم ٦ .

ان ارتفاع نسبة اسهام الفروع الصناعية التي تنتج وسائل الانتاج من مجموعة الناتج المحلي المنتج في الصناعة التحويلية وكذلك ارتفاع وتأثر نموها بالمقارنة مع الفروع الصناعية التي تنتج سلع استهلاكية يدل على اعطاء الاولوية في النمو الى الصناعات التي تنتج وسائل انتاج قبل

الصناعات التي تنتج سلعاً استهلاكية وذلك لما له من اهمية كبيرة على تطوير عملية الانتاج في فروع الاقتصاد القومي كافة والانتقال الى الانتاج الموسع والذي يتم نتيجة استثمارات جديدة وتحسين استخدام عوامل الانتاج في فروع الاقتصاد القومي .

وان دور واهمية الصناعة في عملية تطوير الانتاج الموسع في القطر العراقي يلاحظ من تزايد عدد العاملين في الصناعة التحويلية / الصناعات الكبيرة القطاع العام والخاص / فقد ارتفع عدد العاملين في عام ١٩٧٩ الى ١٧٨٢١٨ شغيل بعد ان كان عددهم في عام ١٩٧٢ ١٠٦٣٣٤ يمثل ١٠.٦٣٣٤ ٪ شغيل وقد بلغت نسبة الزيادة ٦٧.٦٧٪ / جدول رقم ٧/ ان احد الاسباب الرئيسية وراء تزايد قيمة الناتج المحلي المتولد في الصناعة التحويلية عام ١٩٧٩ هو تزايد عدد المشتغلين في هذا الفرع الحيوي .

جدول رقم (٧)

المشتغلون في الصناعات التحويلية الكبيرة - القطاع العام والخاص - للسنتين ٧٢ و ١٩٧٩

المؤشرات	١٩٧٢ المشتغلون ٪	١٩٧٩ المشتغلون ٪	الزيادة في عدد المشتغلين ٪	الزيادة
مجموع الصناعات التحويلية	١٠٦٣٣٤	٪ ١٠٠	١٧٨٢١٨	٧١٨٨٤
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٣٣٠٩	٢١٩	٣٩٣٦٢	١٦٠٥٣
المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية	٢٤٦٩٥	٢٣٢	٤١٨٤٠	١٧١٤٥
الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستيك	٩١٥١	٨٦	٢٠٩٤٨	١١٧٩٧
منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية	٢٤٠٥١	٢٢٦	٣٧٧٠٢	١٣٦٥١
المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات	٩٩٧٢	٩٤	٢٠٠٣٤	١٠٠٦٢
صناعات اخرى (*)	١٥١٥٦	١٤٣	١٨٣٣٢	٣١٧٦

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية ٧٤ و ١٩٧٩

(*) تشمل على صناعة الورق والطباعة والخشب والاثاث والتصليل والخدمات وصناعات اخرى .

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم / ان نسبة العاملين في صناعة النسيج المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية من مجموع العاملين قد بلغ ٢٣٢٪ و ٢٣ر٥٪ خلال السنتين ٧٢ و ١٩٧٩ على التوالي بينما نسبة قيمة الناتج الاجمالي المتولد قد بلغت ١٧ر٢٠٪ و ١٣ر٨١٪ على التوالي. ان ارتفاع نسبة عدد المشتغلين في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية من جهة وانخفاض نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية يدل على انخفاض مستوى درجة المكننة والائتمنة في هذه الصناعة والذي يؤدي بدوره الى انخفاض العمل فيها.

والشيء نفسه بل اكثر ينطبق على منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية حيث ان نسبة عدد العاملين في هذه الصناعة خلال عامي ٩٧٢ و ١٩٧٩ بلغ ٢٢ر٦٪ و ٢١ر٢٪ من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية بينما خلال نفس السنتين نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية ٧٧ر٧٪ و ٩٣ر٣٪. وبالرغم من طبيعة هذه الصناعة فان مستوى المكننة والائتمنة متدني جدا في هذه الصناعة والذي ينعكس على انخفاض انتاجية العمل فيها.

اما الصناعات الاخرى كمنتجات الخشب والاثاق الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر والتصليح والخدمات الصناعية. فان نسبتها من العاملين خلال سنتي ٧٢ و ١٩٧٩ وصلت الى ١٤ر٣٪ و ١٠ر٢٪ ونسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في الصناعة التحويلية بلغت ٥٩ر٣٪ و ٨٧ر٧٪ خلال السنتين المذكورتين فهي الصناعات الاخرى التي تتميز بانخفاض مستوى درجة مكننة وائتمنة العمليات الانتاجية والتي تؤدي الى انخفاض انتاجية العمل فيها.

وبالنسبة للصناعات الغذائية فان نسبة العاملين فيها من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية ارتفع في عام ١٩٧٩ الى ٢٢ر١٪ بعد ان كان يمثل في عام ١٩٧٢ ٢١٪ ولكن نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية انخفضت من ٣٨ر٧١٪ في عام ١٩٧٢ الى ٢٩ر٥٤٪ في عام ١٩٧٩. وفي رأينا هذا الشيء يعود الى ضعف مستوى مكننة وائتمنة العمليات

الانتاجية في هذه الصناعة اولاً او الى عدم استغلال الطاقات الانتاجية بهذه الصناعة وثانياً وينطبق هذا السبب على بقية الصناعات التي وردت اعلاه.

وخلافاً لفروع الصناعة التحويلية المذكورة اعلاه تتميز صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والمنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات يتزايد اعداد العاملين فيها.

فخلال عام ١٩٧٩ وصل عدد العاملين في هذين الفرعين الى ٤٠٩٨٢ شغيل بعد ان كان عددهم في عام ١٩٧٢ يساوي ١٩١٢٣ شغيل وبلغت نسبة الزيادة في الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك ١٢٩٪ اما في المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات فقد وصلت نسبة الزيادة ١٠١٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٢ وايضا تتميز صناعة الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيكية والمنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات بارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في الصناعة التحويلية. فقد ارتفعت نسبة اسهام هاتين الصناعتين في مجموع الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية خلال عام ١٩٧٩ الى ٣٣ر٩٥٪ بعد ان كانت ٢٢ر٦٦٪ في عام ١٩٧٢.

ان ارتفاع نسبة اسهام صناعة الكيماويات ومنتجات النفط والبلاستيك والمنتجات المعدنية والمكائن والمعدات من مجموع الناتج المحلي للصناعة التحويلية في عام ١٩٧٩ على الرغم من ان نسبتها من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية تمثل ٢٣٪ للعام نفسه يرجع الى ارتفاع مستوى درجة مكننة وائتمنة العمليات الانتاجية فيها والى الاستغلال الكامل للطاقات الانتاجية.

وان تزايد عدد العاملين في الصناعات التي تنتج وسائل انتاج من جهة وتزايد اسهامها في الناتج المحلي المتحقق في الصناعة التحويلية من جهة اخرى يعكس لنا التوجه الى تنمية هذا النوع من الصناعات اولاً ودور واهمية السلع المنتجة في هذه الصناعات في عملية تطور الانتاج الموسع في القطر العراقي ثانياً.

وان دور واهمية الصناعة في عملية تطور الانتاج الموسع تكمن في كون الصناعة تمثل الفرع المسؤول عن

بناء القاعدة المادية — التكنيكية لفروع الاقتصاد القومي
كافة .

وبعد ثورة ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨ اعتبر بناء
القاعدة المادية — التكنيكية للاقتصاد القومي بمثابة المسألة
او القضية الأولى في عملية التقدم .

٢ — دور الصناعة في بناء القاعدة المادية — التكنيكية للاقتصاد القومي

بناء القاعدة المادية — التكنيكية للمجتمع يتم من
خلال كهربية العمليات الانتاجية والذي على أساسه يتم
تحديث تكنولوجيا الانتاج وكذلك ادارة وتنظيم الانتاج
والعمل . وايضاً من خلال مكنته واتمته العمليات الانتاجية
وتكتملة الانتاج في فروع الاقتصاد القومي كافة وذلك
باستخدام المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية واشاعة
الطرق الكيماوية في الانتاج . وبناء القاعدة المادية —
التكنيكية يتطلب ظهور فروع اقتصادية جديدة ذات
جدوى تكنيكية — اقتصادية عالية وايجاد مصادر جديدة
للطاقة وتقليل الاعتماد على الخامات والمواد التقليدية وذلك
باننتاج مواد اولية جديدة .

ويعزل عن ربط العلم بالانتاج وايجاد وتأثير عالية
للتقدم العلمي — التكنيكي يصعب بناء القاعدة المادية
— التكنيكية الضرورية لتطور الفروع الاقتصادية كافة كما
وان رفع المستويات الثقافية — الفنية للشغيلة ورفع انتاجية
العمل يعتبران شرطان اساسيان في بناء القاعدة المادية —
التكنيكية .

وبين الدول المتقدمة والدول النامية توجد فروقات
اساسية كون الدول المتقدمة تمتلك قاعدة مادية —
تكنيكية لبناء اقتصادها وكون الدول النامية تفتقر الى وجود
قاعدة مادية — تكنيكية للنهوض باقتصادها المتخلف
والاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية يمثل ويشمل عناصر
القاعدة المادية التكنيكية كافة الدول المتقدمة قد اتمت
كهربية ومكنته واتمته العمليات الانتاجية وربطت العلم
بالانتاج وحصلت على وتأثير عالية للتقدم العلمي —
التكنيكي وحولت العلم الى قوة انتاجية وتوسعت في ايجاد
مصادر جديدة للطاقة وانتاج مواد اولية جديدة وايضاً
حققت مستويات ثقافية — فنية عالية للشغيلة ورفعت من
مستوى انتاجية العمل .

وبناء القاعدة المادية — التكنيكية للاقتصاد العراقي
يتم من خلال بناء القاعدة لمختلف فروعه . ولما كانت فروع
الاقتصاد العراقي ليست ذات اهمية متساوية من حيث
اسهامها في زيادة الانتاج وتحديد الانتاج الموسع لذى
لا تكون القاعدة المادية — التكنيكية بمجرد جمع بسيط
للقاعدة المادية — التكنيكية لمختلف فروعه . كما وان
الاقتصاد العراقي يمثل وحدة منتظمة تشترك فيها فروعه كافة
شأنه بذلك شأن اقتصاد اي بلد اخر لكنه يختلف عن
اقتصاد البلد المتقدم صناعياً كونه اقتصاداً متخلفاً يعتمد
في تطوره على انتاج سلعة واحدة هي انتاج وتسويق النفط
الخام . لذا بناء الصناعة وفاعدها المادية — التكنيكية يمثل
اساس خلق القاعدة المادية — التكنيكية لبقية فروع
الاقتصاد القومي العراقي . وبناء القاعدة المادية التكنيكية
لنفس الصناعة وبقية فروع الاقتصاد القومي العراقي يبرز
من خلال انتاج وسائل الانتاج/ ادوات العمل ومواد العمل
والطاقة / فخطه التنمية القومية للاعوام ١٩٨٠ / ٧٦
كانت تستهدف تطوير انتاج وسائل الانتاجية التالية :

١ — الصناعات الهندسية :

كالمساحبات والشاحنات على اختلاف انواعها
وزيادة انتاجها في نهاية الخطة الى (٥٤٠٠) من
المساحبات و (٦٤٨٠) من مختلف الشاحنات .

٢ — الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية :

فقد استهدفت انتاج الكميات من المواد التالية :

(أ) الاسمدة النتروجينية	١٦٠٠ الف طن
(ب) الاسمدة الفوسفاتية	٦٠٠ الف طن
(ج) الاسمدة الفوسفاتية والمخلوطة	٤٠٠ الف طن

٣ — الصناعات المعدنية

حيث اتجهت الخطة لتطوير هذه الصناعة لغرض
سد حاجة فروع الاقتصاد القومي من المعادن الاساسية
التالية :

بعض الفروع الصناعية الى درجة كبيرة يعتمد على نمو وتطور الانتاج الزراعي .

وفرع النقل والمواصلات تجهزه الصناعة بكافة وسائل العمل وعن طريق الاجهزة والوسائل الصناعية يتم مكنته واتمته عملياته وايضاً يجهز بالطاقة والوقود والخامات من قبل الصناعة ونتيجة لارتفاع حجم السلع والخدمات المنتجة من قبل الصناعة يرتفع حجم الخدمات المقدمة من هذا الفرع الى الصناعة .

ان تطور فرع البناء والتشييد كلياً يرتبط بالتطور الصناعي فجميع وسائل الانتاج / ادوات ومواد العمل والطاقة / التي تستخدم في هذا الفرع هي من انتاج الصناعة . كما وان عمليات التوسع الصناعي تتطلب زيادة الاصول الثابتة في الصناعة وان جزءاً من الاصول الثابتة كالابنية ومختلف الانشاءات هي من انتاج فرع البناء والتشييد . وهذا وان زيادة انتاجية العمل في فروع الاقتصاد القومي كافة تعتمد كلياً على تطور الصناعة وبناء قاعدتها المادية — التكنيكية .

وكما تلعب الصناعة دوراً اساسياً في تطوير فروع الاقتصاد وبناء قاعدتها المادية — التكنيكية نجد انها ايضا تلعب الدور الاساسي نفسه في عملية اشباع حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية .

٣ — دور الصناعة في اشباع حاجة المجتمع من السلع الاستهلاكية .

ان اشباع حاجة افراد المجتمع يتم بواسطة السلع الاستهلاكية المختلفة ومن مصادر مختلفة والسلع الاستهلاكية تكون من انتاج الفروع السلعية / الصناعية الزراعة والبناء والتشييد .

كما وان السلع الاستهلاكية التي مصدرها الزراعة / السلع غير الغذائية / وكذلك منتجات البناء والتشييد

(أ) الحديد الاسفنجي	١٢٠٠ الف طن
(ب) منتجات حديد	١١٥٠ الف طن
(ج) المسبوكات	١٢ الف طن
(د) منتجات الالمنيوم	٣٢ الف طن

٤ — صناعة مواد البناء :

وصناعة مواد البناء تعتبر من الصناعات الاساسية ويأتي في مقدمتها انتاج الاسمنت وان الصناعة المستهدفة لانتاجه خلال عام ١٩٨٠ تبلغ (١٠) مليون طن وانها كفيلة لسد حاجة فرع البناء والتشييد من هذه المادة الاساسية .

وفي مجال انتاج الطاقة الكهربائية الضرورية لكهربية العمليات الانتاجية في نفس الصناعة وبقية فروع اقتصادنا القومي . فقد ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية خلال عام ١٩٨٠ الى ١٠٦٧٥٨٢ مليون ك ط / ساعة (٦) خلال عام ١٩٧٣ يمثل الى ١٢٣٨٢٣ مليون ك ط / ساعة (٧) .

ان نمو صناعتنا الوطنية قبل كل شيء يضمن بناء القاعدة المادية — التكنيكية للاقتصاد القومي ويتم التوصل اليه من خلال استخراج المعادن وتعديتها وبناء المكائن والتوسع في انتاج الطاقة الكهربائية ونمو الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وانتاج مواد البناء الاساسية .

وعلى تطور صناعتنا يعتمد تطور بقية فروع اقتصادنا القومي .

فالانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يستلم الوسائل الضرورية للمكننة واتمته العمليات الانتاجية ومختلف الاجهزة والاسمدة والمبيدات من الصناعة . كما ان نمو الصناعة يسمح باستخدام الطرق الصناعية في فروع الانتاج الزراعي المختلفة وتلعب الصناعة ايضاً دوراً اساسياً في عملية تطوير الانتاج الزراعي بكونها المستهلك الرئيسي لكثير من المنتجات الزراعية . وفي هذا الصدد فإن نمو

(٦) الجهاز المركزي للاحصاء — المجموعة الاحصائية السنوية — ١٩٧٤

(٧) الجهاز المركزي للاحصاء — المجموعة الاحصائية السنوية

فاليانينات الواردة في الجدول رقم (٦) تشير الى ان معظم السلع الاستهلاكية التي تتداول في انظمة التجارة الخارجية هي من انتاج الصناعة بغض النظر عن مصدر المواد الاولى لهذه السلع .

وان هذه البيانات تزيد من اهمية الصناعة في عملية توسيع الانتاج الزراعي من خلال تزويده بوسائل الانتاج من جهة وتحويل المواد الاولى الزراعية الى سلع استهلاكية مصنعة من جهة اخرى .

كما وان ارتفاع حصة الصناعة من الحجم العام للسلع الاستهلاكية المعدة للتجارة الخارجية يؤيد الدور الفعال للصناعة في عملية الانتاج الموسع بالنسبة للصناعة والزراعة معاً وبالإضافة الى ذلك فان الصناعة تقوم بتجهيز اجهزة التجارة الخارجية والداخلية بوسائل العمل وتكون المسؤولة عن مكننة واتمة عملياتها / التغليف ، الحفظ ، التجفيف ، والتبريد .

والدور الفعال للصناعة في عمله اشباع حاجة المجتمع من السلع الاستهلاكية تأكده الحقيقة التالية من ان استخدام المنتجات لاغراض صناعية يزداد سنة بعد سنة اخرى وكما يلاحظ من الجدول رقم ٧ .

وتطور الصناعة يلعب الدور الاساسي ليس فقط في اشباع حاجة افراد المجتمع من مختلف السلع الاستهلاكية وانما في اشباع حاجة المجتمع المتنامية من الخدمات المختلفة فقطاع الخدمات يجهز بوسائل الانتاج من قبل الصناعة وينفس الوقت تمده الصناعة بالطرق والخبرة اللازمة لتطور خدماته المقدمة الى افراد المجتمع .

واخيرا نقول مازالت الصناعة تنتج معظم وسائل الانتاج / ادوات العمل ، مواد العمل والطاقة/ فهي تلعب الدور القيادي في عملية تطور الانتاج الموسع وبناء القاعدة المادية — التكنيكية لكل فروع الاقتصاد القومي ، وفي اشباع معظم حاجات افراد المجتمع من السلع الاستهلاكية والخدمات .

يكون تطورها بشكل مباشر مرتبط بتطور الانتاج الصناعي . فالسلع التي مصدرها الخشب تكون سلع صناعية ابتداءً من صناعة قطع الاشجار وانتهاء بتحويل الخشب الى مختلف انواع الاثاث واللوازم . وكذلك عند استخدامها كمادة اولية في فروع الصناعة الكيماوية المختلفة ومنتجات البناء / المساكن ، المدارس ، المستشفيات ، وانواع الانية المختلفة الاخرى / التي تستخدم كسلع استهلاكية تبنى من مواد وبوسائل عمل منتجة من قبل الصناعة . وان توفير السكن المناسب لافراد المجتمع الى درجة كبيرة يعتمد على وتأثر ومستوى تطور الصناعة .

ودور اهمية الصناعة في اشباع حاجة المجتمع العراقي من السلع الاستهلاكية يبرز من خلال العلاقة بين حجم السلع الاستهلاكية المنتجة من قبل الصناعة وحجم السلع الاستهلاكية المنتجة من قبل الزراعة المتداولة عبر انظمة التجارة/ الداخلية والخارجية/ او من خلال نسبة كل منهما من الحجم العام للسلع الاستهلاكية المتداولة . والذي يمكن ملاحظته من البيانات الواردة في الجدول رقم ٦ .

جدول رقم ٦/

تركيب فئات السلع الاستهلاكية المتداولة في التجارة الخارجية لعام ١٩٧٤

المواد	استيراد		صادرات	
	الف دينار	%	الف دينار	%
١ — سلع زراعية استهلاك مباشرة	٢٣٩٦٦	٤٦٤	٩٣٢٢	٣٣٫٨٥
٢ — سلع استهلاكية صناعية ذات اصل زراعي	٢٢١٥٧٢	٤٢٫٥٧	٢٤٤٨	٨٫٨٨
(أ) غذائية	١٦٠٧٦٢	٣٠٫٨٨	٧٧٥	٢٫٨١
(ب) غير غذائية	٦٠٨١٠	١١٫٦٩	١٦٧٣	٦٫٠٧
٣ — سلع استهلاكية ذات اصل صناعي	١٨٧٤٨١	٣٦٫٠	٨٣٦٥	٣٠٫٣٧
٤ — سلع صناعية معمرة غير معمرة	٨٧٤٢٥	١٦٫٧٩	٧٤٠٤	٢٦٫٩٩
المجموع	٥٢٠٤٤٤	١٠٠	٢٧٥٣٩	١٠٠

المصدر : الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزي للإحصاء — المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٤ .

جدول رقم ٧/

بعض احتياجات الصناعات المحلية من المواد الأولية الزراعية
لسنة ١٩٧٥ والمستهدفة خلال سنوات الخطة ١٩٨٠/٧٦

المحاصيل	الوحدة	سنوات الخطة		الزيادة الكلية خلال سنوات الخطة
		١٩٧٦	١٩٨٠	
قصب السكر	الف طن	٤٠٠	٨٠٠	%١٠٠
البنجر السكري	الف طن	٣٠٠	٦٠٠	%١٠٠
بذور زيتية	الف طن	٨١	١٤٥	%٧٩
قمح	الف طن	٣٠	١١٠	%١٧٥
قطن زهر	الف طن	٧٥	١٤٠	%٨٧
صوف محلي / نظيف	الف طن	٤	١٧	%٣٢٥
جلود	مليون	٢٣	٢٣	—
التبوغ	الف طن	٣٠	٣٠	—
الطماطة	الف طن	٣٣٦	٨٩	%١٦٥

المصدر : وزارة التخطيط — خطة التنمية القومية للتطور
الاقتصادي والاجتماعي للسنوات ٧٦ — ١٩٨٠

ولغرض تحقيق ذلك نوصي بما يلي :

— التركيز على التقدم العلمي — التكنيكي

ان التقدم التكنيكي في الصناعة يستهدف الفروع التي تنتج وسائل انتاج والتي تكون اساس بناء القاعدة المادية — التكنيكية للصناعة وبقية فروع الاقتصاد القومي . اما الفروع التي يستهدفها التقدم التكنيكي فهي فروع الصناعة الاستخراجية والتعدينية كافة والتي تمثل منتجاتها مستلزمات انتاج الكثير من الصناعات التي تنتج وسائل انتاج وسلعاً ذات مدلول حضري وايضاً يستخدم قسماً كبيراً من فروع الصناعة التحويلية كبناء المكينات والمعدات والاجهزة والكيميائيات والبتروكيميائيات وانتاج وتوزيع الطاقة .

والتقدم العلمي — التكنيكي يهدف الى ربط العلم بالانتاج وتحويله قوة انتاج والذي يؤدي الى زيادة الانتاج وتخفيض النفقات .

— التركيز على قاعدة المواد الأولية

ان التطور الصناعي في بلدنا بالاضافة الى قوة العمل والاصول الثابتة / رأس المال الثالث/ يعتمد الى درجة كبيرة على وجود قاعدة مواد اولية تخدم عملية التنمية الصناعية . وان خلق قاعدة مواد اولية لصناعتنا يتطلب منا ما يلي :

— القيام بالمسح الجيولوجي الشامل او اعادة مسح المساحات التي تم مسحها سابقاً لغرض العثور على خامات جديدة عدى النفط، الغاز، الكبريت والفوسفات يمد صناعتنا بما تحتاجه من خامات وعلى هذا الاساس البدء بتطوير الصناعات التعدينية

— تعتبر الزراعة بشقيها النباتي والحيواني احد المصادر الرئيسية في خلق قاعدة المواد الأولية وذلك لكثير من الصناعات الاستهلاكية ولهذا الغرض يجب بذل كافة الجهود لانتاج المواد الأولية التي يتطلبها نمو وتطور صناعتنا الاستهلاكية مع العلم ان الظروف البيئية ملائمة جدا لانتاج الكثير من المنتجات الزراعية التي تمثل مواد اولية للصناعة التحويلية .

— بالاضافة الى ما تقدم تعتبر الصناعات البتروكيميائية مصدراً رئيساً في توفير قاعدة المواد الأولية فهي تنتج الكثير من الالياف التركيبية والمبيدات والبتروكيميائيات الاساسية والتي تستخدم في الصناعة بدلا من الخامات والمواد الأولية الطبيعية وامكاناتنا في هذا المجال غير محدودة نظراً لتوفر قاعدة مواد اولية واسعة لنمو مثل هذا النوع من الصناعات .

— استخدام الخردة/ السكراب/ مرة ثانية في الصناعة وايجاد الطرق السليمة لجمعه وتصنيفه لغرض الاستفادة منه مجدداً في الصناعة .

— التركيز على تنمية قطاع القوى العاملة كما وكيفياً من خلال اعداد القوى العاملة في قنوات التعليم المختلف واعادة اعداد هذه القوى من خلال الدورات التدريبية التي تقام على نطاق المنشأة الصناعية او الفرع وكذلك من خلال اعادة توزيع القوى العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد القومي واعطاء الاولوية في ذلك للصناعة ومنها الفروع الصناعية التي تنتج وسائل الانتاج/ ادوات ومواد عمل/ والتي تستخدم في كافة الفروع لغرض التوسع في انتاجها .

— التركيز على رفع التعاون والتكامل العربي .

في مجال التنمية الصناعية المشاكل الذي يعاني منها
القطر العراقي لا تختلف كثيراً عن المشاكل التي تعاني منها
الدول النامية وفي رأينا ان الطريق السليم والرشيد للتنمية
الاقتصادية الشاملة لاي قطر عربي يكمن بتعاون وتكامل
الاقطار العربية في مجال الصناعة والمجالات الاقتصادية
الآخري حيث ان التكامل يهيء لكل قطر عربي
مستلزمات التقدم الصناعي / الموارد الطبيعية والمالية
والبشرية/ بالاضافة الى الخبرة الفنية .

— التركيز على رفع انتاجية عوامل الانتاج والذي يتم
من خلال رفع انتاجية العمل . الاصول الثابتة ومستلزمات
لانتاج والذي يؤدي الى زيادة انتاجية هذه العوامل
بتخفيض نفقات كل عنصر منها من مجموع النفقات
يمكن التوصل اليه خلال تحسين مستويات المكننة والائتمة
وتحسين استخدام الاصول ومستلزمات الانتاج واستغلال
الطاقات التصميمية بالكامل وتقليل الوقت الضائع للعامل
والالة . هذا وان رفع انتاجية عوامل الانتاج في صناعتنا له
علاقة مباشرة بتحسين مستويات تنظيم وادارة الانتاج
والعمل بمستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج .

المصادر

- (١) — د . فؤاد مرسي — ازمة التنمية الاقتصادية العربية — منشورات النفط والتنمية ١٩٧٩
- (٢) — د . فؤاد مرسي — المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية — منشورات النفط والتنمية ١٩٧٧
- (٣) — افسينيف . م . م . نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية — تعريب عز الدين جوني/ دار الفارابي
- (٤) — رونالد روبسون — تنمية العالم الثالث — تربة عبد الحميد الحسن — مطبعة وزارة الثقافة — دمشق — ١٩٧٣ .
- (٥) — د . عبدالاله ابو عياش — افاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي — منشورات مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية (٢)
- (٦) — اتحاد الصناعات العراقي — مؤتمر دراسة واقع النمو الصناعي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي بغداد / ١٩٧٩
- (٧) — مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية — التطور الهيكلي للصناعات الاساسية غير البترولية في دول الخليج العربي — العدد / — اكتوبر ١٩٨٢ .
- (٨) — رادولف . ل — سياسة تعجيل النمو الاقتصادي والاشتراكي — في جمهورية بلغاريا الاشتراكية — ناؤكااي سكوستفو — صوفيا — ١٩٧٦ / اللغة البلغارية
- (٩) — التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ١٩٨٢
- (١٠) — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ / ١٩٨٠
- (١١) — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزي للاحصاء — المجموعات الاحصائية السنوية للاعوام ٩٧٤ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ .